

Distr.: General  
14 December 2010  
Arabic  
Original: English



## بيان من رئيس مجلس الأمن

في جلسة مجلس الأمن ٦٤٤٤ المعقودة في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ فيما يتصل بنظر المجلس في البند المعنون "الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى"، أدلى رئيس مجلس الأمن باسم المجلس بالبيان التالي:

"يؤيد مجلس الأمن الجهود الجارية الرامية إلى تحقيق المصالحة الوطنية في جمهورية أفريقيا الوسطى، ويرحب بما أحرز من تقدم حتى الآن. ويهيب بالجماعات السياسية - العسكرية التي لم تشارك في عملية السلام السياسية إلى المبادرة إلى ذلك.

"ويدعو مجلس الأمن حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى وجميع أصحاب المصلحة الوطنيين إلى مواصلة ما يبذلونه من جهود للدفع قدما، وعلى وجه السرعة، بعملية إعداد وتنظيم انتخابات حرة ونزيهة وشفافة وذات مصداقية. وفي هذا الصدد، يحيط مجلس الأمن علما بالمرسوم الرئاسي الصادر في ٣٠ تموز/يوليه ٢٠١٠ والذي حدد تاريخ ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١١ موعدا للجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية والتشريعية، ويحيط علما باستكمال عملية التسجيل في هدوء. ويهيب مجلس الأمن باللجنة الانتخابية المستقلة أن تواصل جهودها للتقيد بالجدول الزمني الذي اتفق عليه جميع أصحاب المصلحة، وأن تتصدى على وجه السرعة وبصورة شفافة وتوافقية للتحديات التقنية واللوجستية العالقة، بدعم من المجتمع الدولي. ويحث جميع أصحاب المصلحة الوطنيين على مراعاة استقلال اللجنة الانتخابية المستقلة واحترام نتائج الاقتراع.

"ويقر مجلس الأمن بما أحرز حتى الآن من تقدم في عملية نزع السلاح و التسريح وإعادة الإدماج. ويدعو كافة الجماعات السياسية - العسكرية إلى اتخاذ التدابير الضرورية من أجل الانتهاء، دون تأخير، من عملية نزع السلاح والتسريح



بصورة شفافة ومسؤولة. ويدعو حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى إلى التعجيل بإعداد استراتيجية وطنية لإعادة إدماج المقاتلين السابقين وتنفيذها، ويلاحظ أن توحي الشفافية في تمويل برامج إعادة الإدماج وتنسيقها أمر بالغ الأهمية لإنجاح البرنامج في الأجل الطويل. ويشجع المجتمع الدولي، بما فيه مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، على دعم العملية بصورة كافية ومناسبة من حيث التوقيت.

”ويجدد مجلس الأمن دعوته لحكومة جمهورية أفريقيا الوسطى من أجل إحياء الجهود الرامية إلى إصلاح مؤسسات القطاع الأمني، التي تشكل عنصرا جوهريا من عناصر عملية بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، والتصدي لظاهرة الإفلات من العقاب المتفشية، وتعزيز سيادة القانون وزيادة احترام حقوق الإنسان.

”ولا يزال مجلس الأمن يشعر ببالغ القلق إزاء الحالة الأمنية في جمهورية أفريقيا الوسطى. ويدين المجلس جميع ما تشنه الجماعات المسلحة المحلية والأجنبية من هجمات تهدد السكان والسلم والاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى وشبه المنطقة، بما في ذلك الهجومان اللذان شنهما على بيراو تجمع الوطنيين من أجل العدالة والسلام في ١٩ تموز/يوليه و ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر.

”ويؤيد مجلس الأمن بدول المنطقة الإقليمية لزيادة تعاونها، ويرحب بما بذلته من جهود للتصدي للتهديد الذي يشكله جيش الرب للمقاومة، ويحيط علما في هذا الشأن، بالتوصيات الصادرة عن المؤتمر الذي عقده الاتحاد الأفريقي في بانغي في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، والتي تضمنت إقامة مركز للعمليات المشتركة وإنشاء لواء مشترك وزيادة التعاون في مجال تسيير دوريات خفر الحدود. ويدعو بلدان المنطقة وبعثات الأمم المتحدة ذات الصلة إلى الاستمرار في تعزيز التنسيق وتبادل المعلومات بشأن التهديد الذي يشكله جيش الرب للمقاومة.

”وإذ يشير مجلس الأمن إلى أن المسؤولية الرئيسية تقع على عاتق حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى فيما يتعلق بتوطيد الأمن وحماية مدنيها، في ظل احترام سيادة القانون وحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، فإنه يشدد على أهمية عمل الشركاء الثنائيين فيما يتصل بتعزيز قدرات القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى ويشدد على ضرورة أن تقدم تلك المساعدة دعما لعملية إصلاح القطاع الأمني الأوسع نطاقا. ويشجع مجلس الأمن أيضا توثيق عرى التعاون بين حكومات

جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد والسودان من أجل تأمين حدودها المشتركة. ويقر مجلس الأمن بإسهام بعثة توطيد السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى في دعم إحلال السلام والأمن الدائمين في جمهورية أفريقيا الوسطى، ويدعو المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية إلى أن تنظر، بناء على طلب حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى، في اتخاذ مزيد من الإجراءات الداعمة للأمن في جمهورية أفريقيا الوسطى، مثل تعزيز بعثة توطيد السلام.

”ويرحب مجلس الأمن بما يقدمه المجتمع الدولي من دعم مستمر لعملية بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى. ويرحب، على وجه الخصوص بالأعمال المهمة التي يضطلع بها مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى بقيادة الممثلة الخاصة للأمين العام، السيدة سهله - وورك زاوده، وبالجهود التي تبذلها لجنة بناء السلام في تقديم المشورة والدعوة من أجل تنسيق الدعم الدولي لمعالجة الأولويات الأساسية لبناء السلام، بما فيها الانتخابات ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. ويرحب المجلس كذلك بإنجاز الإطار الاستراتيجي المتكامل لتنسيق جهود بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى.

”ويرحب مجلس الأمن بتقرير الأمين العام عن جمهورية أفريقيا الوسطى المؤرخ ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠ (S/2010/584) وبالتوصيات الواردة فيه، ويرحب بتمديد ولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى لمدة عام واحد حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ للعمل وفقا لولايته المحددة في البيان الرئاسي الصادر عن رئيس مجلس الأمن في ٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٩ (S/PRST/2009/5)، مع الأخذ في الحسبان انسحاب بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد من شمال شرق جمهورية أفريقيا الوسطى.